2014 0926 -0004-L

السفير
الجمعة 26 أيلول 2014 ـ العدد 12882
Friday September 26, 2014

ملف تحقيقات المفقودين: وثائق «الكذب الرسمي»

«كأن لجنة التحقيق الرسمية اكتفت بالتحقيق مع أصحاب الحق، أي مع الأهالي، وأراحت المرتكبين حتى من توجيه سؤال واحد لأي منهم»، بهذه الجملة اختصرت رئيسة «لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين» وداد حلواني محتويات ملف التحقيقات بقضية المفقودين منذ العام 2000 ولغاية 2005.

حلواني، وإن تركت الجزء القانوني للملف لمحامي الجمعيتين المثلتين لذوي المفقودين، «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين» و«سوليد»، المحامي نزار صاغية، إلا أنها عبرت عن خيبة أهالي المفقودين مما تضمنه ملف التحقيقات الذي انتظروه على مدى 14 عاماً. وبمرارة قالت حلواني إن «هذا الصندوق هو بمثابة شاهد حسي على الكذب الرسمي الذي مورس علينا منذ 14 سنة. إنه الصندوق الوثيقة الشاهد على جرم الكذب»، لتضيف بحزم المناضلة التي لم تتعب منذ 32 عاماً: «مرة أخرى سنلجأ إلى القضاء لنقاضي الدولة في الوقت المناسب، ولو بعد 100 سنة على هذا الجرم».

ومنذ الإعلان عن تسلم اللجنة الملف لم يتوقف هاتف حلواني، «كلّ يسأل عن مفقوده، يريد الاطمئنان إذا كان اسمه وارداً في الملف، شو عرفوا عنّه، وينه، شو صار فيه.. طمنينا». حتى أن حلواني «سمعت» «بعض الذين رحلوا من الأهالي». بالكاد استطاعت أن تميزَ «صوت أوديت سالم عن صوت غزالة عميرات، ونايفة نجار عن موسى جدع، وكتار»، إلى أن سكنت كلمة «طمنّينا» أذنها، و«تواترت من دون انقطاع وما زالت، وإن توقفت لدقائق ناب صداها كيف لي أن أطمئنكم، يا ليتني أستطيع ذلك».

وعليه، و«بعجالة وبساطة»، قالت حلواني: «لم أجد محضرَ تحقيق واحدا جرى مع مسؤول واحد من ضمن قائمة القيّمين على يوميات الحرب وسلطات الأمر الواقع آنذاك أو مَن ينوب عنه. فقد اكتفت الدولة وسلطاتها بالتحقيق مع الضحايا».

كلام حلواني سال مع دموع من تبقى من أمهات المفقودين وعائلاتهم. مسنات لم يمللن من حمل صور أحبائهن؛ مفقود، اثنين وثلاثة وأربعة، بيد واحدة. وقفن هناك من حولها ودموعهن تغسل خدودهن التي حفرتها السنون وعذابات انتظارهن. ومع كل كلمة حكتها حلواني، ومع كل قرينة قانونية أدلى بها صاغية، كنّ يبكين وكأنهن فقدن للتو أحباءهن. وتحول المؤتمر الصحافي الذي خصص للكشف عن محتوى التحقيقات إلى محطة تعذيب إضافية مارستها الدولة بحقهن وحق المفقودين والمخطوفين من أبنائها.

مع ذلك، لم تترك لجنتا المفقودين الأمر للمرارة والتحسر، بل حولتا التحقيقات الشاهدة على جرم الكذب النفسي، مستفيدتين من حراكهما ولجوئهما إلى القضاء، ولتضعا إستراتيجية طويلة الأمد للمستقبل ملوحتين للدولة بسياسة «العصا والجزرة» في الوقت عينه. فمن ناحية أكدتا للدولة أنهما ابنتاها ولا بديل لهما عنها، لتطالباها بالإنصاف ووقف سياسة الإهمال والتنكر لقضيتهما. ولكنهما من الناحية الأخرى لوحتا بمقاضاتها.

وعليه، وفق صاغية، «إذا اختارت اللجان المتعاقبة أن تنكفئ في لحظة معينة، فإن لجان الأهالي تجد نفسها محكومة وملزمة، باسم عذابات جميع الذين ما لبثوا ينتظرون، بالقيام بما يلزم لاستكمال التحقيقات من المرحلة التي وصلت اللجان إليها من خلال خطوات قضائية وغير قضائية، بالقرب من الجهات الحكومية، الخارجية والداخلية المشتبه بها بانتهاج الخطف وممارسته، مذكرين بأن ما نريده ليس معاقبة أحد، إنما تحقيق المعرفة وإنهاء عذاب الانتظار».

وما يزيد تصميم الأهالي في هذا المجال هو «كسبهم نتيجة حراك عقود حق معرفة الحقيقة وما يستتبعه من موجب البوح بها، والقضاء الذي أثبت من خلال الحكم الذي أوصلنا إلى هنا، قدرته على أداء دور اجتماعي في نصرة الفئات الأكثر تعرضاً للغبن في مواجهة النظام السياسي السائد»، وهي معطيات أكدها صاغية للرد على أسئلة تتعلق بـ«كيف سيتصرف ذوو المفقودين اليوم بعدما باتت هذه المعلومات على اجتزائها ونقصانها، في حوزتهم؟ وأشار إلى أن لجان الأهالي «تتحسس هنا مسؤولية فائقة: ففي الملف الذي بين أيديها معلومات مهمة جداً، وتحتاج إلى استكمال للوصول بها إلى خواتيمها».

وتوقف صاغية عند أهمية احتكام لجان المفقودين للقضاء «لتكريس حقوقهم في مواجهة سلطة حاكمة اختارت أن تتجاهل قضاياهم وأن تتقاعس عن إيجاد حلول لها»، ليعرض لمحتوى ملف التحقيقات الذي لم يقتصر على عمل لجنة العام 2000، إنما شمل أيضاً عمل لجنتي العام 2001 و2005.

وقال إن «من يقرأ ملفات التحقيق، سرعان ما يتبين أن المعلومات الواردة فيها مجتزأة وقد بقيت، على أهميتها، في أحيان كثيرة بمثابة معلومات خام. بمعنى أنها بقيت في مراحل التحقيق الأولى من دون أن تقوم اللجان المتعاقبة بواجبها في التدقيق فيها سعيا إلى الوصول إلى الحقيقة».

ووجد صاغية أن الملف «تضمن كمّاً كبيراً من الاستمارات التي ملأها ذوو المفقودين، وأودعوا فيها ما يعرفونه بخصوص خطف أحبائهم، تاريخ حصوله، أسبابه وظروفه، والجهات الخاطفة أو الأشخاص المشتبه بتورطهم بالخطف. ومن هذه الناحية، وفر الملف للجان معلومات مهمة وقيّمة عن عائلات المفقودين والجهات التي من الممكن أن تكون حائزة المعلومات المطلوبة في شأن مصائر هؤلاء».

لكن، للأسف، بقيت تحقيقات اللجان بعد تجميع هذه المعلومات، ووفق ما وصفها صاغية، بـ«السطحية والمجتزأة». واقتصرت جهودها هنا على «تصنيف ملفات المفقودين وفق الجهة الخاطفة المفترضة ومدى توافر أدلة: فهل هي تنظيم أم ميليشيا لبنانية؟ أم هي جهاز تابع للجمهورية السورية؟ أم هي إسرائيل؟ بخصوص الحالة الأولى، وجهت اللجنة طلب استعلام لجميع الأجهزة الأمنية (الأمن العام، أمن الدولة، الأمن الداخلي) عما لديها من معلومات، فجاءتها إجابات شبه متطابقة: «إن النتيجة سلبية» أو «ان لا معلومات لدينا»، باستثناء حالات قليلة حيث أوردت الأجهزة ما قد يكون لها من معلومات بقيت أشبه بالخبريات حول بعض الأشخاص».

ومن الملف، يتضح أن اللجان اكتفت «بهذا الحد، من دون أن تكلف خاطرها»، وفق صاغية، «عناء مراجعة أي من الميليشيات أو التنظيمات التي نسب إليها ذوو المفقودين في استماراتهم مسؤولية في الخطف». أما في حالة الأشخاص المحتمل وجودهم في سورية، فقد «وجه رئيس اللجنة المعينة في2001 النائب فؤاد السعد طلب الاستعلام للواء غازي كنعان: عطفا على الحديث الذي جرى بيننا.. وبناء لطلبكم». ولا يتضمن الملف «أي جواب»، كما في حالة مراسلة المجلس الأعلى السوري اللبناني. وفي الحالة الثالثة، وجهت اللجنة «طلب الاستعلام من خلال البعثة الدولية للصليب الأحمر، فجاءتها إجابات بشأن عدد من الأشخاص الذين اعترفت إسرائيل باحتجازهم لديها».

وانتقل صاغية إلى ما تضمنه الملف بخصوص المقابر الجماعية: «زعمت لجنة التحقيق في 2000 عثورها على مقابر جماعية عدة، ذكرت بعضها وأبقت طي الكتمان على أخرى». هنا، وباستثناء إحدى المقابر الجماعية التي «تمت فيها معاينة جثث»، لم يتضمن التقرير «أي إشارة إلى الأسناد أو المعلومات الاستخبارية التي ارتكزت عليها اللجنة».

الأهم من ذلك، وبدل أن يؤدي استكشاف المقابر الجماعية إلى اتخاذ تدابير فورية لصونها وحمايتها تمهيدا للتعرف إلى هوية الأشخاص الذين رميت جثثهم فيها، للسماح لأهلهم بدفنهم وفق طقوسهم وبدء الحداد عليهم، فإن اللجنة اعتبرت «وجودها سبباً لإغلاق الملف وإنهاء القضية»، وفق صاغية.

وبعد عرضه محتوى التحقيقات بشكل عام، استنتج صاغية أن التحقيقات التي أجرتها اللجان المتعاقبة «بقيت عموماً في مراحلها الأولى (أي جمع المعلومات وتصنيفها) من دون أن تعمق اللجان تحقيقاتها للوصول إلى نتائج واضحة عن المفقودين، فرداً فرداً». بل بدت كأنها «تدفنهم جميعاً في مقابر جماعية مفترضة تمهيداً لإغلاق الملف».

وبذلك، وفق صاغية، بدت اللجان، كأنها «استعانت بأهالي المفقودين واستماراتهم، لا لاستكشاف الحقائق، إنما للإيحاء بأن الدولة أنجزت ما عليها أن تفعله، وأنه آن تالياً للأهالي أن يتخلوا عن مطالبهم، وأن ينخرطوا كغيرهم في لعبة التناسي والصمت».

ومن هذه الزاوية، يشكل الملف الذي أصبح بين أيدي ذوي المفقودين اليوم «دليلاً على تقاعس الحكومات السابقة في هذا المضمار، وهو تقاعس يعكس بشكل واضح التنكر للضحايا وطمس الذاكرة».

وعليه، طالب صاغية وذوو المفقودين الطبقة الحاكمة بـ«اتخاذ مبادرات فورية لنقض هذه السياسة من خلال إجراءات اعتراف واضحة تشريعية وإدارية تحقيقاً للتغيير المنشود وإحقاقا للحق».

ويأتي إقرار «اقتراح القانون حول حق المعرفة الذي تقدم به النائبان غسان مخيبر وزياد القادري وإنشاء بنك الحمض النووي لذوي المفقودين (دي.إن.آي)، في رأس هذه الإجراءات التشريعية والإدارية.

وأكد صاغية احتفاظ ذوي المفقودين بـ«حقهم لجهة مطالبة الدولة بتعويضات نتيجة الإهمال، على أن تخصص مجمل التعويضات بأكملها لإنشاء بنك الحمض النووي الذي يسهم في إنجاز حق المعرفة لا غير». ويحتفظون، وفق صاغية، بكامل حقوقهم لجهة «مراجعة المراجع الأممية المختصة فضحاً لهذه السياسة التي بات لدينا إثبات قاطع ودامغ على اتباعها».

وأعلن صاغية للأهالي أنه من «منطلق الحرص على المعلومات الشخصية الواردة في هذا الملف، فإننا سنحتفظ بعناية بوثائقه، مع الالتزام الكامل بحق ذوي المفقودين المعنيين بالمعرفة، وسنودع البعثة الدولية للصليب الأحمر نسخة عن كامل الملف».

وبعد صاغية، اختصرت حلواني الحديث عن ملف التحقيقات بأنه و«بشهادة رئاسة الحكومة يحمل وجهين: الأول رخيص ومخيف، يدل على قلة الاعتبار الذي تكنّه الدولة منذ 40 سنة تقريباً لفئة دُنّبُها الوحيد أنه ليس لديها مرجع أو بديل غير الدولة. وفي الوجه الثاني فيه نفحة أمل إضافية ولو أن المشوار أمامنا ما زال طويلاً، إذ إن إجبارنا للدولة على تنفيذ القرار القضائي هو خطوة متقدمة على الطريق الصحيح».

ختاماً تحدث رئيس «جمعية سوليد» غازي عاد عن أهمية تسلم ذوي المفقودين ملف التحقيقات وعن استراتيجية تحركهم في المستقبل.

سعدى علوه

يشكل ملف التحقيقات الذي أصبح بين أيدي ذوي المفقودين دليلاً على تقاعس الحكومات المتعاقبة (مصطفى جمال الدين)

تغريدة

سرّان في بيروت

فجأة، يعتلي رجل خمسيني بقامة وثياب رياضيين حجراً باطونياً ضخماً مما يوضع بجانب الأرصفة لمنع وقوف السيارات. ويشرع أمام المارة يخاطب بغضب شخصاً ما، كأنه ظالمه.

يتوعد بأنه سيكشف أوراقه مراهناً على الحقيقة وقوة ظهورها يوماً ما. وبالتالي سينال الظالم عقابه.

والمارة يتوقفون وينصتون إليه، ثم يتابعون تحركهم نحو أشغالهم ومواعيدهم.

وبالغضب نفسه الذي تحدث فيه قفز ومشى كما لو أنه شخص آخر. بدا رشيقاً ومشّاء مزمناً.

والمارة يتساءلون عمن يكون وماذا قال ومن يخاطب.

مشهد قاس في الصباح الباكر. ولعله كذلك ظهراً ومساءً وليلاً.

إنسان من هذا البلد، وفيه، مظلوم. ليس وحده كذلك، لكنه ممن أخذتهم ظروفهم. ليس وحده ممّن يحدّثون أنفسهم، لكنه من أولئك الذين باتوا يخاطبون الغائبين، الأشباح... ويشكون الظلم، ويعتقدون أنهم يخاطبون الظالم مباشرة، بجرأة وصراحة، فيما لا ينتبهون للبشر العاديين الموجودين حولهم، أو لعلهم باتوا لا يراهنون عليهم في نصرة المظلوم.

مشهد قاس. وعبث هو السؤال عما حصل معه وأخذه إلى حيث هو.

هو بيننا، منا، والظروف نفسها، ظروفنا.

كأنه نحن مختصرين، خلاصتنا، وربما هو مستقبل كل منّا، أو على الأقل المرهفين والهشّين منّا.

مشهدٌ قاس ولا أدري إذا بدّده مشهدٌ آخر لشخصين على مقعد في فان يعبر شوارع بيروت، وفوقهما كرسي متحرك لشخص معوّق، لا ندري لأي منهما، ويحضن كلّ منهما الآخر، ويبدوَا خائفين من هول الحياة، لكنهما مطمئنين لكونهما معاً.

حسان الزين